خليل: لسنا ضد التعاون ولكن .. المرزوق يتساءل عن «الحصان والعربة» .. «المالية»: لا تجاوز لسقف الاقتراض

«ثورة وفاقية» على استعجال 332 مليوناً يقابلها «هدوء حكومي»

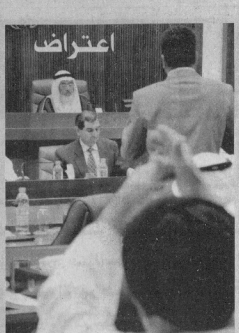

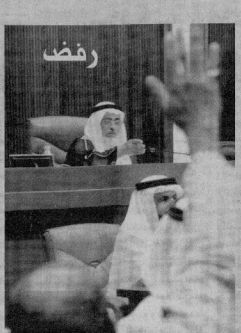

كتبت – بتول السيد:

أخطر رئيس مجلس النواب خليفة الظهراني المجلس في جلسته أمس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء بخصوص مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي مقداره 332 مليون دينار في الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين 2009 و2010. والرسالة الواردة بخصوص مشروع قانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (15) لسنة 1977 بإصدار سندات التنمية. وقد ثار غضب النواب، لا سيما الوفاقيون على إحالة الاعتماد المستعجل، قابله "هدوء حكومي"، وفق تعبير وزير المالية.

من جهته، رفض رئيس اللجنة المالية النائب عبدالجليل خليل إحالة المشروعين بقانون من قبل الحكومة بصفة الاستعجال، مؤكداً أن هناك مبررات مقنعة للرفض، مشيراً إلى "خلل" في التعاطي الحكومي مع المجلس النيابي. وأضاف "لسنا ضد التعاون، لكن نرفض طريقة التعاطي الخاطئ هذه، فما هي الضرورة لإحالة المشروعين بصفة الاستعجال؟"، وقال "لا نريد أن نرهق في دراسة مشروع الاعتماد الإضافي، إذ نود دراسة المشروع بصورة مهنية". ورد وزير المالية الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة بأنه سيتحدث بهدوء، مؤكداً أن هناك مشاركة في اتخاذ القرار بين الحكومة والمجلس، موضحاً الحاجة للاعتماد الإضافي من أجل مشاريع الطرق، الصرف الصحي، نظام لإدارة المشاريع مثل مشروع إعادة تأهيل خليج توبلي، مكافحة مرض أنظونزا الخنازير، تطوير سوق المنامة، مكافحة سوسة النخيل الحمراء، مخصصات لوزارة الإسكان مثل علاوة الإيجار ودفان المدينة الشمالية، تطبيق نظام القاعدة المبكر في المطار، وغيرها من المشاريع الضرورية.

من جهته، تساءل رئيس اللجنة التشريعية النائب خليل المرزوق عن مدى وجود التخطيط، مضيفاً: هل نضع الحصان قبل العربة، أم العربة قبل الحصان؟. أما رئيس كتلة الوفاق النائب الشيخ علي سلمان فأبد توجه الحكومة لضخ اعتماد إضافي في الموازنة، لكن أكد أهمية وضع بصمات نيابية على المشاريع. وتساءل: "لماذا نحشر المجلس في مدة أسبوعين، ونضغط عليه، ولماذا نعطي انطباعاً بتمرير المشاريع بشكل مستعجل؟"، ودعا الحكومة لتقديم مبررات النواب، وسحب مشروع الإعتماد الإضافي. وعاود وزير المالية بالرد، قائلاً إننا دوما ملتزمون بالسقف الأعلى للاقتراض، والذي لم تتخطاه حتى الآن. ولدى انتهاء وقت الحديث عن الرسائل الحكومية، علق النائب عيسى ابوالفتح بأن جميع من تحدث هم من نواب الوفاق. ورد الظهراني: لا يوجد تمييز بين النواب، فحتى لو استمرينا فإن بقية طالبي الكلام في القائمة كلهم من الوفاق، ومن ثم وافق المجلس على تمديد مدة الحديث عن الرسائل الحكومية، وأكد أبوالفتح في مداخلته عن الحاجة الماسة لتمرير المشاريع بصفة الاستعجال، مبدياً استعداد اللجنة المالية للدراسة "ليل .. نهار"، بشرط تعاون الحكومة مع اللجنة.

وقال وزير شؤون المجلسين عبدالعزيز الفاضل "احترام الدستور واجب على الجميع، والحكومة أرسلت مبررات لمرسوم الاستعجال". وذكر أنه عند إعداد الموازنة السابقة كانت الظروف مختلفة، والمبالغ المخصصة للمشاريع قليلة، منوهاً أن 70٪ من الاعتماد بالموازنة لمشاريع البنى التحتية المهمة لمستقبل البحرين ولسنوات طويلة. ورد المرزوق "نرفض إيحاء الفاضل بعدم احترام الدستور، فكلنا نحترم الدستور". فعقب الظهراني "لا أعتقد أن الفاضل يقصد ذلك".

من جانبه، قال النائب حسن الدوسري إن على الحكومة إبداء التعاون مع المجلس ولجنته المالية للإسراع في تمرير مشروع الاعتماد الإضافي، مؤكداً أهميته في النهوض بالاقتصاد البحريني. ومن ثم، رفض الظهراني عرض الموضوع للتصويت، منوهاً بأنه حسب الدستور قد تمت إحالة المشاريع للجنة المالية، وذلك وسط اعتراض نيابي.

تصوير عبدالله الخال

إقرار الميثاق المعدل لمنظمة المؤتمر الإسلامي

وافق مجلس النواب في جلسته أمس على تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية حول مشروع قانون بالتصديق على الميثاق المعدل لمنظمة المؤتمر الإسلامي، المرافق للمرسوم الملكي رقم (19) لسنة 2009. وكانت وزارة الخارجية قد أوضحت لدى اجتماعها باللجنة التشريعية أن مملكة البحرين انضمت إلى منظمة المؤتمر الإسلامي في تاريخ 29 يونيو سنة 1972 بموجب وثيقة تصديق دولة البحرين على ميثاق المنظمة، وقد انضمت البحرين للمنظمة في المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء الخارجية في نفس السنة.

وقالت الوزارة إن التعديلات تتضمن زيادة الأهداف المرجوة والمبادئ المعمول بها بجعل من الميثاق أقدر على الاستجابة والتصدي لحل القضايا والمشكلات التي تطفو على الساحة الإسلامية والدولية خاصة القضايا ذات الأهمية القصوى والاهتمام المشترك بين الدول الأعضاء. إضافة إلى تحديد الضوابط التي تسترشد بها الدول لتحقيق غايات المنظمة بما يضمن سلامة وشرعية أهدافها وطرق تحقيقها، ومنح صفة المراقب لدولة أو لمنظمة بالكيفية المذكورة في الميثاق.

لا ازدواج ضريبي مع فرنسا ولكسمبورغ وبلغاريا

وافق مجلس النواب في جلسته أمس على تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بشأن مشروع قانون بالتصديق على بروتوكول اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي بين حكومة مملكة البحرين وحكومة الجمهورية الفرنسية، المرافق للمرسوم رقم (70) لسنة 2009. وتستهدف الاتفاقية تعزيز العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين حكومة مملكة البحرين وحكومة الجمهورية الفرنسية عن طريق إزالة العوائق المالية، وتنظيم أحكام تبادل المعلومات المتعلقة بالضرائب بين السلطات المختصة.

كما وافق المجلس على تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بشأن مشروع قانون بالتصديق على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي من ضرائب الدخل ورأس المال بين حكومة مملكة البحرين وحكومة دوقية لكسمبورغ، المرافق للمرسوم رقم (71) لسنة 2009.

ووافق المجلس أيضاً على تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بشأن مشروع قانون بالتصديق على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب على الدخل ورأس المال بين حكومة مملكة البحرين وحكومة جمهورية بلغاريا، المرافق للمرسوم رقم (74) لسنة 2009. وقرر المجلس الموافقة على المشاريع الثلاثة بصفة الاستعجال في ذات الجلسة، ورفعها لمجلس الشورى.

وتهدف الاتفاقيتان الأخريتان إلى تجنب الازدواج الضريبي، وعدم التمييز في المعاملة، وإجراءات الاتفاق المتبادل، وتبادل المعلومات بين الطرفين المتعاقدين، والامتيازات الخاصة بأعضاء البعثات الدبلوماسية وموظفي القنصلية.

○ وزير المالية

«الوفاق» تمتنع عن التصويت على البيان

النيابي يدعم موقف السعودية لحفظ أمنها

أصدر مجلس النواب في ختام جلسته أمس بياناً بشأن الأحداث الواقعة على الأراضي السعودية، حظي بموافقة غالبية النواب، فيما عدا الوفاقيين، حيث امتنعوا عن التصويت، بعد أن طالبوا بادراج البند ضمن ما يستجد من أعمال في نهاية الجلسة. وحينها أوضح رئيس المجلس خليفة الظهراني بأنه سيرفع الجلسة، وسيتم تأجيل بقية البنود إلى الجلسة القادمة.

وجاء في البيان: يعرب مجلس النواب عن استنكاره الشديد للأحداث التي وقعت داخل أراضي المملكة العربية السعودية بالقرب من الحدود مع جمهورية اليمن الشقيقة، إثر عمليات التسلل ومحاولة خرق وتجاوز الأراضي السعودية من بعض المسلحين الخارجين عن القانون.

ويؤكد المجلس دعمه التام والمطلق بوقوفه إلى جانب المملكة العربية السعودية في الحفاظ على أمنها وحفظ استقرارها وسلامة مواطنيها والمقيمين على أراضيها، معلناً المجلس بأن المساس بأمن وسلامة المملكة العربية السعودية هو مساس بأمن وسلامة مملكة البحرين، وأن أي اعتداء على السعودية هو اعتداء على البحرين، لابد من صده وردحه.

معرباً المجلس عن ثقته المطلقة في قدرة المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية الشقيقة على التصدي لكل من تسول له نفسه تهديد أمنها وسلامة مواطنيها، مثمناً المجلس الدور الاستراتيجي للسعودية في المنطقة.

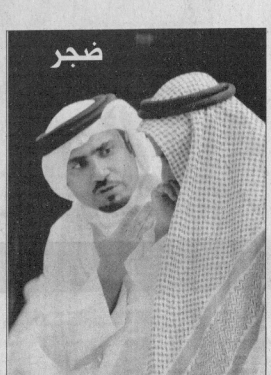

النيابي يعزي بوفاة الأمير محمد

افتتح رئيس مجلس النواب خليفة الظهراني الجلسة أمس برفع خالص التعازي والمواساة إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء، وإلى حضرة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين، لوفاة المغفور له بإذن الله صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان آل خليفة. كما رفع الظهراني بالغ تعازيه ومواساته لأبناء وأنجال الفقيد الراحل، وإلى الأسرة المالكة الكريمة. بعدها قرأ السادة النواب الفاتحة على روح الفقيد، سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد برحمته ويسكنه فسيح جناته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان.